Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (4) : 28 Feb 2021
P: 53 - 70
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (4) : 28 فبراير 2021 م
ص: 53 - 70

Financial Constraints to Entrepreneurial in Sudan: An Applied Analytical Study

Faiez Ahmed Mohamed Hamed Elneel
College of Business || Jouf University || KSA

Abstract: The study aimed to measure the impact of the financing obstacles related to entrepreneurs on the financing obstacles related to financing institutions, and vice versa, to achieve policy recommendations that help in overcoming those obstacles that face the financing of entrepreneurial in Sudan. The study followed the descriptive and analytical approach using the multiple linear regression and A nova analysis method to estimate the study models and test the hypotheses. The study relied on primary data from a questionnaire distributed to (54) employees of entrepreneurship financing institutions in Sudan. The study recommends the necessity of restructuring and empowering institutions were working in entrepreneurship and microfinance so that to finance the operations directly by enacting new laws and legislations, reviewing existing legislation and laws, and finding a new financing formula for entrepreneurship that is compatible with the culture and legacies of Sudanese community through reviewing the legislative and legal frameworks. A coordination between entrepreneurial projects, microfinance institutions and banks, and other relevant one, also recommended. In addition to providing a database and adequate information on entrepreneurship, providing the necessary guidance and training before yielding finance and raising the level of administrative experience and awareness.

Keywords: entrepreneurship, Sudan, financing constraints.

المعوقات التمويلية لريادة الأعمال في السودان: دراسة تحليلية تطبيقية

فائز أحمد محمد حمد النيل
كلية الأعمال || جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر المعوقات التمويلية التي تتعلق برواد الأعمال (العملاء) على المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية، والعكس للحصول على المقترحات التي تساعد في التغلب على تلك المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الريادية في السودان. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وتحليل التباين لتقدير نماذج الدراسة واختبار فرضياتها. اعتمدت الدراسة على بيانات أولية من استبانة وزعت على (54) موظفاً في المؤسسات التمويلية لريادة الأعمال بالسودان. واستنادا للنتائج أوصت الباحثة بضرورة إعادة هيكلة وتمكين المؤسسات العاملة في ريادة الأعمال والتمويل الأصغر بحيث تقوم بعمليات التمويل بشكل مباشر لرواد الأعمال عن طريق سن قوانين وتشريعات جديدة ومراجعة التشريعات والقوانين الحالية وايجاد صيغة تمويلية جديدة لمشروعات ريادة الأعمال تتوافق مع ثقافة المجتمع السوداني وموروثاته من خلال مراجعة الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمشروعات الريادية ومؤسسات التمويل الاصغر والبنوك، وتفعيل التنسيق بين مؤسسات ريادة الأعمال والجهات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن مشروعات ريادة الأعمال، وتقديم الارشاد والتدريب اللازم لرواد الأعمال قبل منحهم التمويل ورفع مستوى خبراتهم الإدارية ووعيهم عن تمويل مشروعات ريادة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، السودان، المعوقات التمويلية.

المقدمة.

لقد زاد الاهتمام بريادة الأعمال في الآونة الاخيرة في معظم دول العالم بفضل الثورة التكنولوجية الكبيرة التي يشهدها العالم الآن. كما ازداد الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يعتمد على الابداع والابتكار ليلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما أثر بشكل واضح على بيئة الأعمال. حيث اتجهت معظم الدول النامية نحو الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة امكانياتها وقدراتها الوطنية، فسعت إلى توفير البنية الاساسية الملائمة التي تساعدها في تحقيق التنمية المستدامة. فجاءت ريادة الأعمال في مقدمة أولويات واهتمامات معظم الدول النامية، وبالتالي أصبح لها دور واضح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة، تعزيز طموحات المبدعين وتنفيذ ابتكاراتهم وتمكينهم من الاستفادة من الفرص الاقتصادية، كذلك لها دور رئيسي وبارز في زيادة حجم وقيمة الصادرات وتنويع الانتاج وزيادة القاعدة الانتاجية وفتح اسواق عمل جديدة في ظل ارتفاع معدلات البطالة في معظم دول العالم النامي.

إلا أن مشروعات ريادة الأعمال في الدول النامية وبحسب دراسات كثيرة تواجه معوقات وتحديات عدة أبرزها ارتفاع درجة المخاطر المصرفية المرتبطة بتمويل هذه المشروعات من جانب المؤسسات التمويلية والعملاء على حد سواء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الريادية والمؤسسات ذات الصلة التشريعية والتنفيذية والتخطيطية، وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية ، وضعف القدرة على التخطيط المالي والإداري من قبل العملاء، وضعف محافظ التمويل المخصصة للمشروعات الريادية، وارتفاع درجة المخاطر التمويلية ، وضعف نسبة التحصيل وارتفاع معدلات التعثر في التمويل لدى المؤسسات التمويلية، بالإضافة إلى ضعف خدمات التدريب والارشاد المقدم للعملاء من قبل المؤسسات الريادية.

فما السياسات والتدابير والإجراءات التي يمكن من خلالها تقليل المعوقات التمويلية ومعالجة التحديات التي تواجه المشروعات الريادية في السودان؟

مشكلة الدراسة:

يعتبر توفير التمويل اللازم لمشروعات ريادة الأعمال من أهم العوامل الرئيسية لنجاح هذه المشروعات. وتتمثل المعوقات التمويلية بحسب اطلاع الباحث في: ضعف قدرة مشاريع ريادة الأعمال في الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات التمويلية نظراً لبعض الخصوصيات التي يتطلبها تمويل هذه المشروعات، ومن أبرز هذه الخصوصيات عدم توفر الضمانات الكافية وضعف الجدارة الائتمانية حيث تشكل عبئاً كبيراً لتمويل مشاريع ريادة الأعمال وتتعارض مع متطلبات تمويلها. فما هي المعوقات التمويلية التي تجابه مشروعات ريادة الأعمال في السودان من جانبي المؤسسات التمويلية (عناصر البيئة الخارجية) ورواد الأعمال أنفسهم (العملاء)، (عناصر البيئة الداخلية)، بالإضافة إلى معوقات البيئة الخارجية العامة؟ وعلى هذا الأساس يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل تلعب المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الريادية بالنسبة لرواد الأعمال؟
2. هل تلعب المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال (العملاء) دوراً معيقاً في تمويل المشروعات الريادية بالنسبة للمؤسسات التمويلية؟
3. ما انعكاسات المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء على المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية، والعكس؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في المعوقات التمويلية لمشاريع ريادة الأعمال تعزى لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

1. تتأثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء سلباً بالمعوقات التمويلية التي تتعلق بالمؤسسات التمويلية.
2. تتأثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية سلباً بالمعوقات التمويلية التي تتعلق بالعملاء (رواد الأعمال).
3. تنعكس المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية سلباً على المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال (العملاء)، والعكس.
4. توجد فروق دالة إحصائياً في المعوقات التمويلية لمشروعات ريادة الأعمال من جهة وبين العمر والمؤهل العلمي والخبرة وطبيعة المؤسسة التمويلية ونوع المؤسسة التمويلية من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. معرفة أثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية على المعوقات التمويلية التي تتعلق بالعملاء.
2. معرفة أثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء على المعوقات التمويلية التي تتعلق بالمؤسسات التمويلية.
3. معرفة مدى انعكاس المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية على المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال (العملاء)، والعكس.
4. معرفة الفروقات الإحصائية بين المعوقات التمويلية لمشروعات ريادة الأعمال من جهة وبين العمر والمؤهل العلمي والخبرة وطبيعة المؤسسة التمويلية ونوع المؤسسة التمويلية من جهة أخرى.
5. الحصول على حلول ومقترحات قد تساعد في تذليل المعوقات التمويلية التي تواجه تمويل المشروعات الريادية في السودان.

أهمية الدراسة:

يعاني السودان كغيره من البلدان التي تخطو خطواتها الأولى نحو التنمية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ويمر السودان منذ استغلاله في 1956 بعدد كبير من الازمات السياسية والاقتصادية مما جعل معدلات البطالة والهجرة مرتفعة بنسبة كبيرة، ونظراً لصعوبة إنشاء المشروعات الكبيرة التي تتطلب قدراً كبيراً من التمويل وكفاءة فنية عالية، أصبح التوجه نحو تمويل ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ومشروعات تمويل الخريجين كونها تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل من خلال تعبئة الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار مما يساهم في زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً مقارنة بالمشروعات الكبيرة. وبالتالي تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناولها موضوعاً محورياً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً في ظل الازمات التي يمر بها السودان في الفترة الحالية التي شهدت تحولات وتغيرات جذرية في النواحي السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية.

ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على المعوقات التمويلية لمشروعات ريادة الأعمال المتعلقة بالمؤسسات التمويلية والعملاء على حد سواء وانعكاساتها على بعضها البعض مما يساعد متخذي القرار في تبني السياسات والإجراءات والتدابير المناسبة لتذليل العقبات أمام ريادة الأعمال.

الإطار النظري للدراسة.

عرفت مشروعات ريادة الأعمال عدة تعاريف، عرفها جودة 2018 بأنها عمليّة خلق نوع جديد من المنظّمات التي لم يسبق قيام مثلها، أو تطوير منشأة قائمة بأعمالها وتسخير الفرص المتاحة لتطوير هذه المنشأة والتقدم بها بأسلوب ابتكاري ومستحدث، ويأخذ رائد الأعمال في عمليّة الريادة بعين الاعتبار مدى المخاطر التي يمكن أن تواجهه وكما يسلط الضوء أيضاً على العوائد التي قد يأتي بها المشروع.

فأصبح لريادة الأعمال أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية في الوقت الحالي على مستوى العالم، ولأهميتها بالنسبة للمشروعات الاقتصادية حيث تعتبر المصدر الأساسي في الدعم الاقتصادي للدول، ولذلك قامت معظم الدول في العالم بدعم رواد الأعمال لإدراكها بالمكانة الكبيرة التي تحتلها ريادة الأعمال. تعدد مفهوم ريادة الأعمال من نواحي مختلفة وعليه، فإن مفهوم الريادة في هذه الدراسة وبحسب المؤتمر الدولي السعودي لريادة الأعمال في 2014م كما جاء في دراسة كل من الشميمري والمبيريك يتضمن جميع الوظائف والأنشطة والأفعال المرتبطة بإدراك الفرص وإيجاد المنشآت التي تستثمر هذه الفرص. وبشكل عام يمكن القول بأن مفهوم ريادة الأعمال يتضمن كلاً من الفرصة، والمخاطرة، وعملية الابتكار التي تخلق الفرصة، والريادة والمخاطرة، بينما تشتمل العملية الريادية على كل الموارد التي تستثمر من أجل إنشاء منشأة جديدة أو تطوير منشأة قائمة.

ويعتقد المحروق، 2011 (ص، 2) أن الريادة تؤثر ايجابيا" في التنمية الاقتصادية من خلال أنشاء منظمات أعمال محلية فاعلة مما يساهم في التطور المحلي عن طريق توفير فرص العمل وزيادة العوائد، كونها من ابرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي ومن ثم المساهم الأكبر في توفير فرص العمل، ذلك أن من ابرز ما يميز المشروعات الريادية قدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة وكونها تعد ذات كثافة في عنصر العمل وميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية مما يجعلها مكانا" مناسبا لاستثمار الطاقات البشرية ويساهم مساهمة فاعلة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة. واوضح (ملاوي، 2008، 260) أهمية الدور الذي يؤديه مشروع منفرد من هذه المشروعات الصغيرة قد يبدو ليس له أهمية، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المشرعات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية التي لا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن التشريعات والقوانين التي تضمن وجود مشروعات ريادة أعمال نشطة وقوية وفاعلة.

بلا شك أن مشروعات ريادة الأعمال تعتريها بعض المشكلات والعقبات والتحديات من جوانب مختلفة كما تطرقت لها عدة بحوث ودراسات منها دراسة حسن عبد الرسول 2008م، سلمان 2009م، عبد الفتاح 2016م، والشميمري 2010م، وأبوسليم 2019م: وهي معوقات تمويلية وفنية وإدارية وتخطيطية وتنظيمية وغيرها.

ومن هذا المنطلق ركزت هذه الدراسة على المعوقات التمويلية التي تجابه مشروعات ريادة الأعمال في السودان. فالبيئة التي يعيشها السودانيون تؤثر بلا شك على الأنشطة الريادية، فهناك العديد من المعيقات والتحديات التي تواجه رواد الأعمال في السودان منها ما يتعلق بالأوضاع السياسية العامة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي لازم السودان فترة طويلة وأصبح من سماته الأساسية، وتحديات متمثلة في السياسات الحكومية التي تتعلق بالقوانين والاجراءات والتشريعات لإنشاء وتمويل المشروعات الريادية وتمويل التسويق لمنتجاتها وتسهيل عمليات الصادرات والواردات ذات العلاقة بهذه المشروعات.

فمن أكبر المعيقات والتحديات هي البيئة الاقتصادية حيث أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من جهة وبين انشاء المشاريع الريادية من جهة أخرى، لذلك فان البيئة السياسية والاقتصادية العامة في السودان كما أشارت إلى ذلك عدة دراسات تشكل معيقاً بارزاً ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر، صعوبة الحصول على المواد الخام وخدمات التسويق والصادرات والواردات وضيق الاسواق المحلية وضعف القوة الشرائية

وارتفاع معدلات البطالة وضعف قيمة العملة الوطنية والبيئة غير المستقرة التي تؤدي إلى توجس رواد الأعمال من هاجس فشل المشروعات الريادية.

كما أن البيئة المؤسسية التي تتمثل في عوامل البيئة الخارجية التي تتعلق بالتمويل من قبل المؤسسات التمويلية وتشمل كافة الإطار المؤسسي، أي كافة المؤسسات ذات العلاقة بريادة الأعمال التي تقدم الدعم الفني والتمويل اللازم لمشروعات ريادة الأعمال كوزارة المالية وبنك السودان المركزي والبنوك الحكومية والخاصة والمتخصصة وهيئات وجمعيات ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ذات السياق تشكل السياسات الحكومية عائقاً أمام المشروعات الريادية وذلك نظراً للدور الجوهري الذي تقوم به الحكومة في مجال تطوير المشاريع الريادية فهو دور اساسي وفاعل، فنلاحظ أن معظم المعيقات والتحديات التي استعرضناها في هذا السياق وغيرها تتأثر بطريقة وأخرى وتؤثر على السياسات الحكومية، ففي السودان وفي الحقب الماضية لا توجد سياسات واضحة فيما يتعلق بالمشاريع الريادية، بالإضافة إلى تعقد إجراءات تراخيص وتأسيس هذه المشاريع وتعقيدات التعامل مع الجهات الحكومية الرسمية، علاوة على غياب الشفافية وسيادة القانون وقصور السياسات الحكومية عن توفير مراكز معلومات وبيانات وهيئات وجمعيات مستقلة ومتمكنة في ريادة الأعمال وغياب البرامج الداعمة والمساعدة والقوانين والتشريعات اللازمة. وعدم ملائمة وفاعلية السياسات الحكومية وخصوصاً المؤسسات ذات الصلة بمشروعات ريادة الأعمال. وبالتالي غياب هذه السياسات يشكل بلا شك تحدياً رئيسياً أمام مشروعات ريادة الأعمال.

من جانب ذو اهمية، يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تواجه مشروعات ريادة الأعمال في الدول النامية عموماً وفي السودان على وجه الخصوص، فعلى الرغم من انتشار البنوك والمؤسسات التمويلية في السودان إلا أن هناك تمويل محدود لهذه المشروعات لقصور في محافظ التمويل المخصصة لهذه المشروعات وعدم وضوح السياسات والاجراءات والضمانات المتعلقة بهذه المشاريع. بالإضافة إلى المشاكل التي تتعلق برواد الأعمال أنفسهم (العملاء) متمثلة في ضعف الجدارة التمويلية وضعف إعداد وتقديم دراسات جدوى موضوعية ومشكلات التعثر المالي في سداد الالتزامات وضعف المقدرات الإدارية وفشل أغلب المشروعات الريادية وتدني مستوى الثقافة والوعي فيما يتعلق بالمشاريع الريادية. علاوة على انخفاض مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار الخاص لتمويل هذه المشروعات وضعف القوة الشرائية للمجتمع وانخفاض حجم الطلب الكلي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وضعف العملة الوطنية وارتفاع تكاليف إنشاء هذه المشروعات ومشكلات تسويق منتجاتها والتعقيدات فيما يتعلق بالصادرات والواردات، واستخدام مستويات متدنية من التكنولوجيا الحديثة مما يشكل عبئاً في الالتزام بالمواصفات التي يتطلبها السوق العالمي.

الدراسات السابقة.

- **في دراسة Nahla & Abdelgadir (2020)** التي هدفت إلى تحديد مكونات النظام البيئي لريادة الأعمال في السودان والتحقيق من دورها في تطوير ريادة الأعمال في قطاع التصنيع السوداني توصلت إلى أن العلاقة بين النظام البيئي لريادة الأعمال وتطوير ريادة الأعمال مهمة في ستة عوامل، وهي: التمويل، سياسة الحكومة، رأس المال البشري، البنية التحتية، البحث والتطوير والابتكار والإطار التنظيمي، في حين كانت غير ذات أهمية في ثلاثة عوامل، وهي؛ الثقافة ، السوق وخدمات الدعم، حيث اقترحت الدراسة لتطوير ريادة الاعمال في السودان بقيام مبادرات النظام البيئي لريادة الأعمال إلى جانب الأدوار الحاسمة التي يجب أن تلعبها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون.

- **وتوصلت دراسة (Vyacheslar and Sahil, 2019).** إلى أن رواد الأعمال يواجهون قيودًا مالية ولكن ليس في مرحلة تسجيل الأعمال مما يعني أن القيود المالية لا ترتبط بنفس القدر للعاملين لحسابهم الخاص والعاملين لدى الشركات. كما أن القيود المالية في المناطق التي لا يوجد بها مقرضين محليين تعتبر مهمة لفهم العوائق المالية أمام المشاريع الريادية
- **وأشار حمد النيل 2018** في دراسته عن واقع وتحديات مؤسسات التمويل الاصغر في السودان بولاية القضارف إلى أن سياسات مؤسسات التمويل الاصغر بالولاية متحيزة للريف أكثر من الحضر، كما ركزت سياسات المؤسسات التمويلية على الانشطة الزراعية أكثر من الانشطة الاخرى مما ينسجم مع ما تتميز به الولاية في هذا الصدد، الا أن مخاطر الزراعة بولاية القضارف عالية وذلك انها تعتمد على العوامل الطبيعية؛ ويعتبر هذا من أكبر التحديات التي تجابه هذه المؤسسات. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أفضل السبل لتطوير مؤسسات التمويل الأصغر حسب وجهة نظر المستفيدين هو تقليل الاجراءات وتسهيل الضمانات وزيادة حجم التمويل الممنوح لتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين، بجانب ضرورة توخي العدالة في توزيع فرص التمويل بين الجنسين والمناطق الإدارية المختلفة والعمل بنظام النافذة الواحدة لهذه المؤسسات تحقيقاً للكفاءة والفاعلية وضرورة انشاء مكاتب تابعه لمؤسسات التمويل الاصغر بالمناطق الريفية حيث يسكن غالبية الفقراء، وتقديم خدمات الارشاد والمتابعة للعميل قبل منحه التمويل من قبل مختصين فيما يتعلق بتوظيف التمويل وادارته والتغلب على المخاطر، وتعزيز ومناصرة وتمكين مؤسسات التمويل الاصغر في سياساتها التمويلية المحابية للريف وذلك للدور العظيم الذي تقدمه هذه المؤسسات في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية الفقراء.
- **وفي دراسة قنصوه 2016** لدور ريادة الأعمال في السودان تتمثل المعوقات في الظروف الصعبة والمشاكل التي يمر بها قطاع الإنشاءات في السودان مثل صعوبة الحصول على بعض المواد المناسبة وندرة العمالة الماهرة لبعض المجالات واستحواذ المقاول الأجنبي على نسبة كبيرة من سوق العمل وتأخير استلام المستحقات المالية في أغلب الأحيان وتحويلها إلى ديون هالكة في بعض الأحيان.
- **وبينت دراسة (الشميمري، المبيريك، 2014م).** التي نوقشت ضمن أوراق المؤتمر السعودي الدولي الرابع لريادة الأعمال 2014م عدداً من المعوقات التي تجابه ريادة الأعمال منها: يعد الضعف المالي من اكثر المشاكل التي يواجهها الرياديون في بناء المنشآت الريادية الصغيرة او المتوسطة نتيجة لمحدودية حجم انتاجها ،ارتفاع تكلفة الإنتاج، ارتفاع قيمة التكاليف الإدارية المتمثلة في تنفيذ الأنظمة و التعليمات الحكومية و الحصول على التراخيص و التصاريح و غيرها من وزارة الصحة و الشؤون البلدية و غيرها . صعوبة الحصول على تمويل مالي وتحمل التكلفة والفوائد المرتفعة في حالة الحصول عليه، حيث من الصعب الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **وفي ذات السياق أشار عبد القادر وإبراهيم 2015م-** في دراستهما لتقييم وتطوير ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال السودانية- إلى ضرورة تطوير مقرر ريادة الأعمال في الجامعات السودانية بما يتناسب مع متطلبات اكتساب مهارات إعداد المشروعات الريادية وكيفية تحويل الافكار الابداعية والريادية إلى واقع عملي، بالإضافة إلى ضرورة التعاون بين كليات إدارة الأعمال في الجامعات السودانية والمعاهد العليا لوضع مقترحات تطويرية للمقرر بشكل دائم وإعداد ورش العمل لاستعراض مهارات الطلاب وتبني فكرة مدير المشروع المحترف عن طريق التدريب.

- **وفي مقال لـ (William and Ramana 2013)** فقد ركزت الأدبيات على فهم أبعاد عديدة لقيود التمويل، تعتبر ريادة الأعمال أمرًا مهمًا للغاية لتحديد المواقع المناسبة للبحث حول قيود التمويل، كما أن اختيار مكان راس المال كثيف التكنولوجيا لتأسيس شركة قد تعكس مجموعة كاملة من العوامل غير الملحوظة التي يحتاج الباحثون إلى توخي الحذر بشأنها عندما ينظرون في مسألة قيود التمويل في ريادة الأعمال، وهذا الإطار مفيد أيضًا للتفكير حول الدور المناسب للسياسة العامة في تحفيز ريادة الأعمال وتعزيز هدف ريادة الأعمال للعديد من الحكومات ويحتاج الباحثون وصناع السياسات إلى تحديد منظور أكثر توحداً لكيفية توافق الدراسات والعينات معاً.
- **وتوصل Tamirat 2013** في اثيوبيا إلى أن التمويل له تأثير محدود على اختيار نشاط ريادة الأعمال مع وجود اختلافات بين الافراد، وقد وجد أيضًا أن غالبية المشاكل التي تواجه رواد الأعمال ليس لها ارتباط كبير بالحصول على الائتمان بدلاً من العوامل الاقتصادية الكلية والمؤسسية، كما أن هناك ارتباط قوي بين رأس المال البشري ورأس المال المادي والاجتماعي وروح المبادرة واختيار النشاط مما يعني تعزيز روح المبادرة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والذي يجب أن تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى إلى جانب الحصول على الائتمان.
- **كما أن التشريعات والقوانين بحسب المرئ 2013** هي أحد المصادر الرئيسة التي تهيء البيئة المستديمة لريادة الأعمال. وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة لأنشطة ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي في العالم المتقدم أنها لا تتخذ شكل قوانين تقليدية، وإنما تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية (الأنظمة)، كالقرارات التعميمية في السياسة العامة الاقتصادية، أو في السياسة الخاصة بقطاع معين من قطاعات الاقتصاد، كالاقتصاد المعرفي.
- **وعدد الشميمري 2010م** بعض المعوقات في ريادة الأعمال منها: غياب التركيز على نشر ثقافة ريادة الأعمال داخل البيئات التعليمية وخاصة الجامعات، كما يرى خربوطلي 2018م أن معوقات مشاريع ريادة الأعمال المتعلقة بالمؤسسات التمويلية تتمثل في: عدم توافر عناصر الدراسة الائتمانية بشكل موضوعي، سعي المصارف لإقراض المشروعات الكبيرة ذات القدرات المالية المرتفعة حيث تقدم لها المصارف خدمات مصرفية متعددة تجني من خلالها عوائد أكبر، ارتفاع التكلفة الادارية لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة (مشاريع ريادة الأعمال) لانخفاض ربحية المصارف من هذه المشروعات نظراً لضعف مقدرتها على مواجهة المتغيرات الاقتصادية وعوامل السوق، افتقار المشاريع الريادية لضمانات عينية تعتمد عليها المصارف في دراستها الائتمانية، تعقيد الإجراءات الادارية وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة لتعدد الجهات التي يتعامل معها رواد الأعمال، انحياز قوانين وتشريعات بعض الدول نحو الاستثمار في المشروعات الكبيرة وخاصة فيما يتعلق بالضرائب والاعفاءات، ضعف المام رواد الأعمال بالقواعد والاجراءات المحاسبية، عدم معرفة رواد الأعمال بأساليب التعامل مع الجهات الادارية الرسمية في الدولة مما يستغرق وقتاً أطول لإنجاز المعاملات، ضعف المعلومات والاحصاءات بالنسبة للمشاريع الريادية والمؤسسات الريادية على حد سواء خاصة فيما يتعلق بالمنافسة ولوائح وأنظمة العمل، عدم كفاية التدريب اللازم لرواد الأعمال فهم يعانون من الضعف في الجانب الفني ونقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الانتاج والتسويق فليس لديهم القدرة والامكانات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريباً جيداً.
- **أورد الشريف 2006م** بعض المعوقات والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال منها: القيم الاجتماعية السائدة التي تسهم في تكوين المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات، كما يرى الشريف أن

الموروث الثقافي والمجتمعي في الدول العربية والذي يشجع الافراد على التمسك بالوظائف الحكومية باعتبارها أكثر أماناً وراحة وليس فيها تحملاً للمسؤولية وحب التبعية والخوف من التجديد والتغيير والابتعاد عن المخاطرة، وكذلك معوقات إدارية وقانونية وتظهر في تعقيد الاجراءات والاستغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية والقصور في وفرة الكفاءات الادارية، علاوة على عدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة لإقامة المشاريع الريادية والحساسية الزائدة تجاه البوح بأي معلومات رسمية من أجهزة الدولة للأفراد والمؤسسات، اضافة إلى عدم توافر القيادات النوعية القادرة على تحفيز وتشجيع الافراد والجماعات نحو تحقيق أهداف ريادية وابداعية، وعدم توافر الاجهزة والمتطلبات التكنلوجية الحديثة التي يمكن استخدامها لأحداث التغير في السلوك.

تعليق على الدراسات السابقة:

نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تتناول المعوقات التمويلية لريادة الأعمال بشكل أكثر دقة ضمن عناصر البيئة الداخلية والخارجية وانعكاساتها على بعضها البعض. هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي وأكثر تحديداً على المعوقات التمويلية لمشروعات ريادة الاعمال في إطار عناصر البيئة الخارجية المتمثلة في معوقات البيئة العامة في السودان وعناصر البيئة الخارجية المتمثلة في المعوقات التمويلية المتعلقة بمؤسسات تمويل المشروعات الريادية، بالإضافة لعناصر البيئة الداخلية المتمثلة في المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال (العملاء) ومدى انعكاس عناصر البيئة الداخلية والخارجية على بعضها البعض. علاوة على استخدام الدراسة اسلوب الانحدار الخطي المتعدد مما يجعل نتائجها أكثر دقة وموثوقية مقارنة بالتحليل الوصفي، كما تم اجراء اختبار تحليل التبيان لمعرفة الفروقات الدالة احصائيا للمعوقات التمويلية لريادة الاعمال تعزى لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة قوة واتجاه التأثير المعنوي الذي تعكسه المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية (المؤسسية) والتي تمثل انعكاساً للبيئة الخارجية العامة (X_1) والمعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية والتي تمثل متغيرات البيئة الخارجية الأخرى (X_2) والمعوقات التمويلية التي تتعلق برواد الاعمال انفسهم (العملاء) والمتمثلة في معوقات البيئة الداخلية (X_3) ، حيث استخدمت الدراسة اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وتحليل التباين في اختبار نماذج الدراسة وفرضياتها وتم التحليل عن طريق برنامج SPSS.

مجتمع الدراسة وعينتها:

اعتمدت الدراسة على بيانات أولية تم الحصول عليها من الاستبانة التي وزعت على (54) موظفاً وإدارياً مباشراً لتمويل مشروعات ريادة الأعمال في يناير2020، وبطريقة عشوائية تم اختيار العينة في المؤسسات التمويلية في ولاية الخرطوم بشقيها الثلاث (الخرطوم، بحري، أم درمان) وبما أن العاصمة هي مصدر التشريعات لولايات السودان الأخرى فيمكننا أن نعمم نتائج هذه الدراسة على السودان. بالإضافة الى استخدام بيانات ثانوية عن هذه المشروعات (الكتب والدراسات السابقة والمصادر ذات الصلة) والتي جمعت من مؤسسات ريادة الاعمال وغيرها.

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الاساسية:

تناولت الدراسة المتغيرات الاساسية الآتية: العمر، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، نوع المؤسسة التمويلية، وملكية المؤسسة التمويلية (الجدول (1)).

جدول (1): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة الأساسية

العمر			المؤهل العلمي		
العمر	تكرار	نسبة	المؤهل العلمي	تكرار	نسبة
25 فأقل	6	11.1	دون البكالوريوس	3	5.6
34-25	3	5.6	بكالوريوس	32	59.3
44-35	24	44.4	ماجستير	18	33.3
44 فأكثر	21	38.9	دكتوراه	1	1.9
الخبرة العملية			ملكية المؤسسة		
الخبرة العملية	تكرار	نسبة	ملكية المؤسسة	تكرار	نسبة
5 سنوات فأقل	6	11.1	حكومية	36	66.7
10-5	10	18.5	خاصة	12	22.2
10 فأكثر	38	70.4	مشترك	6	11.1
نوع المؤسسة					
نوع المؤسسة	تكرار	نسبة	نوع المؤسسة	تكرار	نسبة
مصرف مركزي	3	5.6	مؤسسة تمويل أصغر	10	18.5
مصرف تجاري	16	29.6	مصرف متخصص	25	46.3

يتضح من الجدول (1) أن النسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بناء على متغير العمر، توضح أن (44.4%) من المستجيبين تقع في الفئة العمرية 35 عام واقل من 44 وتمثل أكبر نسبة للعاملين في المؤسسات التمويلية في البنوك والمؤسسات والهيئات والجمعيات، حيث تجدر الملاحظة هنا أن أغلب المستجيبين من فئة الشباب النشطة اقتصادياً وتعتبر هذه من الميزات والفرص التي يجب تعزيزها. اما النسبة المئوية الأعلى للمؤهل العلمي فهي درجة البكالوريوس (59.3%) ولعل هذه من نقاط الضعف حيث مستوى الخبرات ضعيف جداً في هذا المستوى التعليمي، إلا أنه بالنظر إلى متغير الخبرة العملية نلاحظ أن نسبة الخبرة لدى الموظفين الأعلى هي أكثر من 10 سنوات بنسبة (70.4%) وتعد هذه من الايجابيات التي تحسب لهذه المؤسسات التمويلية. بالإضافة إلى أن أغلب المؤسسات التمويلية بالدراسة هي مصارف متخصصة ومصارف تجارية بنسبة (46.3% و29.6%) على التوالي وملكيتها الغالبة ملكية حكومية بنسبة (66.7%).

صدق الأداة:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

للتأكد من صدق الدراسة لقياس ما وضعت لقياسه، تم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجوف في تخصصات ادارة الاعمال، والتحليل الاحصائي والبلغ عددهم 5 محكمين، وفي ضوء آرائهم تم اجراء التعديلات المناسبة من اضافة وحذف وتعديل لبعض العبارات.

الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً، وحساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الاتساق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه العبارة كما يوضحها الجدول (2):

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة بالدرجة الكلية لكل محور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
محور: معوقات البيئة الخارجية العامة		محور: معوقات تتعلق بالعملاء		محور: معوقات تتعلق بالمؤسسات التمويلية	
1	**0.869	4	**0.261	10	**0.433
2	**0.746	5	**0.356	11	**0.626
3	**0.755	6	**0.632	12	**0.685
		7	**0.830	13	**0.556
		8	**0.842	14	**0.569
		9	**0.670	15	**0.564
				16	**0.650
				17	**0.617
				18	**0.759
				19	**0.785
				20	**0.676
				21	**0.447
				22	**0.683
				23	**0.640
				24	**0.676

** معامل الارتباط معنوي عند مستوى معنوية 1%.

جميع محاور وعبارات الدراسة دالة عند مستوى (0.01) الذي يوضح الاتساق الداخلي لجميع محاور الدراسة، مما يؤكد على أن جميع عبارات الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق وأنها صالحة لقياس ما وضعت لقياسه. بالإضافة إلى ضعف معامل الارتباط لبعض العبارات بمحورها العام وهي ليست كثيرة، ولا تؤثر على الاتساق الداخلي بشكل كبير بما يخدش في صلاحية المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الاستبانة تم استخدام (معامل ألفا كرونباخ)، ويوضح جدول (3) النتائج.

جدول (3) قيم معاملات ثبات محاور الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألف كرونباخ
1	معوقات البيئة الخارجية العامة	3	0.700
2	المعوقات التي تتعلق بالعملاء	6	0.612
3	المعوقات التي تتعلق بالمؤسسات التمويلية	15	0.891
	مجموع المحاور	24	0.866

يوضح الجدول (3) أن محاور المقياس الثلاثة تتمتع بدرجة عالية من الثبات من خلال القيم المرتفعة لمعامل الفا كرونباخ للمحاور الثلاثة ومجموع المحاور الكلي، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا المقياس في التطبيق الميداني.

الوزن النسبي؛ معيار الإجابات:

استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات افراد العينة: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة. فكان معيار الحكم على درجة الاستجابة على حسب مدى المتوسطات الحسابية، وذلك باستخدام معادلة الوزن النسبي الفارق لتحليل استجابات أفراد العينة لتحديد مدى الاتفاق نحو عبارات الاستبانة، وذلك وفقاً للمعادلة الاتية:

طول الفئة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) / عدد بدائل الأداة

فالمقياس (أوافق بشدة) يضم المتوسطات بين 4.21-5.00، (أوافق) من 3.41-4.20، و(محايد) من 2.61-3.40، أما (لا أوافق) من 1.81-2.60، في حين أن (لا أوافق بشدة) من 1.00-1.80.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

استخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي الذي يهدف إلى قياس العلاقة الارتباطية وعلاقة الانحدار بين المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء ومدى انعكاساتها على المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية والعكس، أي معرفة أثر المعوقات المتعلقة برواد الأعمال على المعوقات المتعلقة بالمؤسسات الريادية والعكس بالإضافة إلى متغيرات البيئة العامة كمتغيرات وسيطة، والنموذج القياسي يحوي معادلتين مفردتين أدناه.

النماذج القياسية:

$$X_2= \beta_0+ \beta_1A_1+ \beta_2A_2+ \beta_3A_3 + \beta_4C_4 + \beta_5C_5 +...\beta_{15}C_{15}+£_t \quad (1)$$

$$X_3= \alpha_0+ \alpha_1A_1+ \alpha_2A_2+ \alpha_3A_3 + \alpha_4B_4 + \alpha_5B_5 +... \alpha_6B_6+£_t \quad (2)$$

A_i: معاملات المعوقات التمويلية المؤسسية المتعلقة بالوضع العام في السودان (عناصر البيئة الخارجية العامة) (i= 1,...3).

B_i: معاملات المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء (رواد الأعمال) (عناصر البيئة الداخلية) (i= 1...6).

C_i: معاملات المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية (عناصر البيئة الخارجية) (i= 1...15).

X_2: المعوقات التمويلية المتعلقة بالبيئة الداخلية رواد الأعمال (العملاء).

X_3: المعوقات التمويلية المتعلقة بالبيئة الخارجية من المؤسسات التمويلية.

β_s&α_s: معلمات النموذج (معاملات التغير في المتغير التابع بالنسبة للمتغيرات المستقلة).

$£_t$= الخطأ العشوائي.

من النماذج القياسية أعلاه والذي يسعى الباحث إلى تقدير معلماتها لمعرفة العلاقة بين المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء في البيئة الداخلية (X_2) كمتغير تابع ومعوقات البيئة الخارجية العامة ومعوقات البيئة الخارجية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية والبنوك (C_i ،A_i) كمتغيرات مستقلة. والمعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية (X_3) كمتغير تابع ومتغيرات المعوقات التمويلية المؤسسية في البيئة الخارجية العامة والمعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال في البيئة الداخلية (B_i ،A_i) كمتغيرات مستقلة.

ولمعرفة المقدرة التفسيرية للنموذج قام الباحث بتقدير معاملي الارتباط والتحديد (R,R^2)، ولمعرفة جوهرية النموذج الكلية تم إجراء اختبار (F)، وللتحقق من وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية تم تقدير اختبار ديربان- واتسون (D.W).

جدول (4): تقدير دالة الانحدار بين متوسط المعوقات المتعلقة بالعملاء في البيئة الداخلية (X_2) وبعض معوقات البيئة الخارجية العامة (A_i) ومعوقات المؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية (C_i) درجة الحرية(DF=53)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة (المعوقات المؤسسية المتعلقة بالبيئة العامة (A_i) والمعوقات التي تتعلق بالمؤسسات التمويلية (C_i)	معامل التغير (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	قيمة (F) D.W +معامل التحديد
المعوقات التي تتعلق بالعملاء (X_2)	هشاشة الوضع الاقتصادي العام في السودان وعدم الاستقرار تؤثر سلباً على تمويل مشروعات ريادة الأعمال.	.028	.339	.737	651.15 (0.000) D.W = 2.682 معامل التحديد R= 0.943 R^2= 0.889
	عدم الاستقرار الاقتصادي (ارتفاع معدلات البطالة والتضخم) في السودان تؤثر سلباً على تمويل مشروعات ريادة الأعمال.	-.016	-.211	.834	
	ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأخرى وبين الوحدات والأقسام بشكل كبير في مؤسستك فيما يتعلق بتمويل المشروعات الريادية.	-.041	-.558	.580	
	يوجد ضعف في محفظة التمويل المخصصة للمشروعات الريادية.	.741	6.039	.000	
	يوجد عدم دقة بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات عن هذه المشروعات والعملاء(ضعف قاعدة المعلومات).	.356	2.151	.038	
	تحليل طلب العميل وبياناته يستغرق وقتاً طويلاً.	.021	.127	.900	
	ارتفاع درجة المخاطر التمويلية لدى المؤسسة الممولة.	.312	1.956	.058	
	انخفاض العائد الذي تحققه المؤسسة التمويلية فيما يتعلق بالمشروعات الريادية.	-.282	-2.175	.036	
	ارتفاع تكاليف إدارة التمويل من قبل المؤسسة التمويلية.	.266	1.028	.311	
	معدلات الارباح على التمويل مرتفعة من وجهة نظري.	.529	4.394	.000	
	توجد صعوبة في تقييم الضمانات المقدمة من العملاء في المؤسسة التمويلية.	-.412	-2.364	.024	
	مدة التمويل الممنوح قصيرة جداً.	.131	.603	.550	
	توجد صعوبات وتعقيدات فيما يتعلق بشروط سداد التمويل.	-.015	-.079	.938	
	فترة السماح الممنوحة للعميل قصيرة جداً.	-.115	-.728	.471	
	يوجد ضعف في تقديم الارشاد والاستشارات المصرفية الخاصة بهذه المشروعات.	.712	4.952	.000	
	ضعف نسبة التحصيل وارتفاع نسبة التعثر في سداد التمويل.	-.103	-.913	.368	
	ارتفاع نسبة الديون المعدومة بدرجة كبيرة.	-.031	-.164	.871	
	حظر تمويل بعض الانشطة الاقتصادية يؤثر سلباً على المشروعات الريادية.	-.697	-3.031	.005	

نلاحظ من الجدول (4) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط ومعامل التحديد ($R. R^2$)، أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية قوية جداً (94%) وأن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة كبيرة جداً (89%). كما أن النموذج يتمتع بدرجة عالية جداً من الجوهرية وذلك من خلال النظر إلى قيمة (F) حيث بلغت قيمتها (15.651) وذلك عند مستوى معنوية 1% من خلال النظر إلى مستوى الدلالة. ونلاحظ ايضاً من خلال اختبار ديربان

واتسون أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية حيث تقع قيمته في منطقة القبول (2.682). بالنظر إلى معنوية المتغيرات المستقلة فنلاحظ أن بعضها ذو تأثير معنوي عند مستوى دلالة 5% من خلال قيم (t) ومستوى دلالتها والبعض الآخر ليس له تأثيراً معنوياً. وبالتالي يصبح النموذج القياسي أعلاه خالي من المشكلات القياسية ويمكن الاعتماد علية في تفسير النتائج.

تتأثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء في البيئة الداخلية (X_2) ببعض معوقات المؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية (C_i) تأثيراً جوهرياً طردياً في بعضها وعكسيا في البعض الآخرً، حيث بلغ معامل التأثير لمتغير ضعف محفظة التمويل المخصصة لمشاريع ريادة الأعمال معدلاً مرتفعاً (0.741)، هذه النتيجة تتسق مع واقع السودان الحالي إذ تميل معظم البنوك باعتبارها أكبر ممول لريادة الأعمال إلى تمويل المشاريع الكبيرة نسبياً وتخصص محفظة متواضعة جداً لمشروعات ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يعرف بالتمويل الأصغر، بالإضافة إلى ذلك نجد في السودان أن المؤسسات الريادية والتي تعمل في التمويل الاصغر، والهيئات والجمعيات كذلك تعتمد على البنوك كلياً في عمليات التمويل من خلال ما تخصصه لها البنوك من محافظ ضعيفة جداً، فليس لها المقدرة والصلاحية التامة في تمويل المشروعات الريادية والصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر. كما أن هذه النتيجة تتسق مع دراسة كل من خربوطلي 2018، وNahla and Abdelgadir 2020. ومن هنا يرى الباحث ضرورة استقلالية المؤسسات العاملة في ريادة الأعمال والتمويل الأصغر والمتوسط ودمجها وتمكينها بحيث تقوم بعمليات التمويل بشكل مباشر لرواد الأعمال عن طريق سن قوانين وتشريعات جديدة ومراجعة التشريعات والقوانين الحالية، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق بين الجهات الأخرى ذات الصلة مثل المؤسسات الحكومية والبنوك لتؤدي مؤسسات ريادة الأعمال الدور المنوط بها.

كما بلغ معامل التأثير لمتغير توافر المعلومات والبيانات لمشاريع ريادة الأعمال معدلاً متوسطاً (0.356)، كما توصلت دراسة كل من Nahla and Abdelgadir 2020، الشريف 2006، خربوطلي 2018 والشميمري والمبيريك 2014، حيث تتسق هذه النتيجة مع واقع السودان الحالي إذ أن السودان يعاني من هذه المشكلة البنيوية في عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات لمعظم المجالات والانشطة والعمليات المختلفة فضلاً عن ضعف قاعدة البيانات والمعلومات المتعلقة بمؤسسات ريادة الأعمال ورواد الأعمال والانشطة والعمليات المتعلقة بذلك. ومن هنا يرى الباحث انه يجب على صناع السياسات ومتخذي القرار في السودان ضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن مشروعات ريادة الأعمال ورواد الأعمال والعوامل ذات العلاقة باعتبارها من البنيات التحتية الاجتماعية والمؤسسية الضرورية لإحداث تطور في ريادة الأعمال في السودان حتى تؤدي مؤسسات ريادة الأعمال الدور الفاعل في نهضة الاقتصاد القومي.

وبلغ معامل التأثير لمتغيرات ارتفاع درجة المخاطر التمويلية بالنسبة للمؤسسات التمويلية، وارتفاع معدلات الارباح على التمويل، وضعف خدمات الارشاد والاستشارات الفنية المقدمة منها (0.312، 0.529 ، 0.712) على التوالي حيث بلغ الاخير معدلاً مرتفعاً. حيث تتسق هذه النتيجة مع دراسة كل من خربوطلي 2018، الشميمري والمبيريك 2014، وحمد النيل 2018. ولأن السودان يمر بأزمات سياسية واقتصادية استمرت لفترة طويلة جداً كان ذلك مؤثراً كبيراً على ارتفاع مخاطر المؤسسات التمويلية المتعلقة بمؤسسات ريادة الأعمال ورواد الأعمال والانشطة والعمليات المرتبطة بذلك حيث أن المصارف لا تتحصل على الضمانات الكافية من رواد الأعمال وليس لديهم المقدرات الكافية لتوفير الضمانات ومستلزمات التراخيص والتأسيس اللازمة، وبالتزامن مع ضعف خدمات الارشاد والتدريب المقدمة لرواد الأعمال من قبل المؤسسات التمويلية ترتفع درجة المخاطر التمويلية لدى المؤسسات التمويلية. وبالتالي كما أشرنا اليه في أعلاه من معوقات متنوعة فإن معظم مشروعات ريادة الأعمال معرضة للفشل ولا يستطيع رائد

الأعمال الوفاء بالتزامات المؤسسات الممولة والتي تحاول رفع نسبة الارباح على التمويل مما يشكل معيقاً في تمويل مشروعات جديدة. كما أن ارتفاع نسبة الارباح في التمويل مترافقة مع الظروف سابقة الذكر تشكل عائقاً كبيراً لمشاريع ريادة الأعمال في السودان. ومن هنا يعتقد الباحث أنه على متخذي القرارات في السودان العمل على ازالة وتخفيف المعيقات المتعلقة بمخاطر المؤسسات التمويلية وسن القوانين والتشريعات والضوابط اللازمة لتقليل نسبة الارباح على التمويل من خلال رفع مستويات التدريب والارشاد والاستشارات الفنية بالنسبة لرواد الأعمال.

وفي نفس السياق نلاحظ أن بعض المتغيرات لا تؤدي إلى زيادة المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء حيث جاءت اشارة معاملاتها معنوية وسالبة وهي انخفاض عوائد المؤسسات والبنوك التمويلية، وصعوبة تقييم الضمانات المقدمة من رواد الأعمال، وحظر بعض الانشطة في التمويل من قبل بنك السودان المركزي حيث جاءت معاملاتها كالاتي (-0.282، -0.412، -0.697) على التوالي.

هذه النتائج التي تحصلنا عليها في الجدول (4) تتسق بدرجة كبيرة مع فرضيات الدراسة والفرض الأول بشكل أكثر تحديداً وذلك أن المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية تنعكس سلباً على المعوقات التمويلية التي تتعلق بالعملاء. أي زيادة المعوقات المتعلقة بالمؤسسات التمويلية تؤدي إلى زيادة المعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء. بالإضافة إلى أن معوقات البيئة الخارجية العامة لم يكن لديها أي تأثير معنوي على المعوقات المتعلقة برواد الأعمال، ويرجع ذلك إلى أن العملاء يستطيعون التكييف مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتساعدهم في ذلك ثقافتهم وقيمهم وأعرافهم وموروثاتهم. كما يعزى ذلك أن المجتمع السوداني ذو ثقافة تتماشى مع أحلك الظروف وبالتالي لم تشكل هشاشة الوضع الاقتصادي العام وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي كثيراً على اعاقة تمويل مشاريع ريادة الأعمال. ومن هنا يرى الباحث ضرورة ايجاد صيغة تمويلية جديدة لمشروعات ريادة الأعمال بما يتوافق مع ثقافة المجتمع السوداني والأعراف والعادات والتقاليد والموروثات السائدة عن طريق مراجعة الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمشروعات الريادية ومؤسسات التمويل الاصغر والبنوك وإعادة هيكلتها.

جدول (5): تقدير دالة الانحدار بين متوسط معوقات المؤسسات الريادية في البيئة الخارجية (X_3) وبعض معوقات البيئة الخارجية العامة (A_i) والمعوقات المتعلقة بالعملاء في البيئة الداخلية (B_i) درجة الحرية (DF=53)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة معوقات البيئة الخارجية العامة (A_i) والمعوقات التمويلية التي تتعلق بالعملاء في البيئة الداخلية (B_i)	معامل التغير (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	قيمة (F) D.W	معامل التحديد (R)
المعوقات التي تتعلق بالمؤسسات الريادية (X3)	عدم الاستقرار الاقتصادي (ارتفاع معدلات البطالة والتضخم) في السودان تؤثر سلباً على تمويل مشروعات ريادة الأعمال.	.043	.508	.614	D.W= 1.941	R^2= 0.712
	ضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات الأخرى وبين الوحدات والأقسام بشكل كبير في مؤسستك فيما يتعلق بتمويل المشروعات الريادية.	-.166	-1.959	.056		
	يجد العميل صعوبة في الحصول على الرمز الائتماني لغرض التراخيص والتصاريح.	-.209	-1.453	.153		
	يوجد لدى العملاء ضعف فيما يتعلق بثقافة التمويل للمشروعات الريادية.	-.453	-3.810	.000	(0.000)	R= 0.844
	توجد صعوبة في قدرة العملاء فيما يتعلق بتقديم البيانات المالية المطلوبة للحصول على التمويل.	-.294	-1.576	.122	13.922	
	يوجد ضعف في مقدرة العملاء فيما يتعلق بإعداد دراسات جدوى سليمة	.128	.506	.615		

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة معوقات البيئة الخارجية العامة (A_i) والمعوقات التمويلية التي تتعلق بالعملاء في البيئة الداخلية (B_i)	معامل التغير (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (Sig)	D.W قيمة (F)	معامل التحديد (R)
	وموضوعية.					
	يوجد ضعف في الخبرة الإدارية للعملاء فيما يتعلق بكل جوانب المشروع.	.374	2.038	.047		
	متوسط المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال (العملاء)	.543	1.203	.235		

يتضح من الجدول (5) وبالنظر إلى قيمة معامل الارتباط ومعامل التحديد (R^2. R)، أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية قوية جداً (84%) وأن المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع بنسبة كبيرة جداً (71%). كما أن النموذج يتمتع بدرجة عالية جداً من الجوهرية وذلك من خلال النظر إلى قيمة (F) حيث بلغت قيمتها (13.922) وذلك عند مستوى معنوية 1% من خلال النظر إلى مستوى الدلالة. ونلاحظ ايضاً من خلال اختبار ديربان واتسون أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية حيث تقع قيمته في منطقة القبول (1.941). بالنظر إلى معنوية المتغيرات المستقلة فنلاحظ أن بعضها ذو تأثير معنوي عند مستوى دلالة 5% من خلال قيم (t) ومستوى دلالتها والبعض الآخر ليس له تأثيراً معنوياً. وبالتالي يصبح النموذج القياسي أعلاه خالي من المشكلات القياسية ويمكن الاعتماد علية في تفسير النتائج.

تتأثر المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية (X_3) ببعض معوقات العملاء (رواد الأعمال) في البيئة الداخلية (B_i) تأثيراً جوهرياً طردياً في بعضها وعكسيا في البعض الآخرً، فنلاحظ أن المتغير الوحيد من متغيرات معوقات العملاء الذي له تأثير معنوي ويؤدي إلى زيادة معوقات المؤسسات التمويلية هو ضعف الخبرة الإدارية لرواد الأعمال حيث بلغ معامل التأثير (0.374)، كما في دراسة كل من خربوطلي 2018، الشميمري والمبيريك 2014، وحمد النيل 2018. ومن هنا يرى الباحث علاوة على ما تحصلنا عليه من نتائج أعلاه وجود ضعف في الارشاد والتدريب والاستشارات تعضد هذه النتيجة، وبالتالي يقود ضعف الارشاد والتدريب إلى ضعف الخبرات الإدارية والفنية لرواد الأعمال مما ينعكس ذلك سلباً على معوقات المؤسسات التمويلية. لذلك يرى الباحث ضرورة تكثيف الارشاد والتدريب وتقديم الاستشارات الفنية لرواد الأعمال من قبل المؤسسات الريادية والتمويلية قبل منح التمويل مما يقلل من المعوقات التمويلية لرواد الأعمال في السودان، وبالتالي تساعدهم على التغلب على المخاطر، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات الريادية ومؤسسات التمويل الاصغر في السودان وتمكينها وزيادة محافظها التمويلية بحيث تقدم خدمات أكثر جودة لرواد الأعمال.

من جانب ذو صلة، نلاحظ أن متغيرين من بين المتغيرات لا تؤدي زيادتهما إلى زيادة المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية حيث جاءت اشارة معاملهما سالبة ومعنوية وهما انخفاض ضعف ثقافة المجتمع بتمويل المشروعات التمويلية وضعف التنسيق والتكامل بين المؤسسات التمويلية والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة (-0.453، -0.166) على التوالي كما في دراسة الشميمري 2010، عبد القادر وابراهيم 2015 وحمد النيل 2018. ويعزى ذلك أن المجتمع السوداني يتكيف مع هذه الظروف، علاوة على أن معظم المؤسسات التمويلية لا تعلن نشرات تعريفية ودعائية واعلانية عن مشروعات ريادة الأعمال مما يشكل عائقاً في تمويل المشروعات الريادية بالسودان. بالإضافة إلى أن معوقات البيئة الخارجية العامة لم يكن لديها أي تأثير معنوي على معوقات المؤسسات التمويلية، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات التمويلية تتكيف هي الأخرى مع الاوضاع الاقتصادية والسياسية العامة في السودان.

هذه النتائج التي تحصلنا عليها في الجدول (5) تتسق بدرجة كبيرة مع فرضيات الدراسة والفرض الثاني بشكل أكثر تحديداً وذلك أن المعوقات التمويلية المتعلقة برواد الأعمال تنعكس سلباً على المعوقات التمويلية التي

تتعلق بالمؤسسات الريادية. أي زيادة المعوقات المتعلقة بالعملاء (رواد الأعمال) تؤدي إلى زيادة المعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات والبنوك التمويلية.

من جانب ذو صلة، يتضح من خلال النتائج الموضحة في الملاحق في الجداول (A-1 إلىA-6) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في إجابات أفراد عينة الدراسة في محوري المعوقات التي تتعلق بالعملاء والمؤسسات الريادية تعزى لمتغير العمر، وفي محوري المعوقات المؤسسية العامة والمتعلقة بالمؤسسات الريادية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفي محور المعوقات المتعلقة بالمؤسسات الريادية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وفي محوري المعوقات المؤسسية العامة والمتعلقة بالمؤسسات الريادية تعزى لمتغير نوع المؤسسة، وفي محوري المعوقات المؤسسية العامة والمتعلقة بالمؤسسات الريادية تعزى لمتغير ملكية المؤسسة ، وهذا يعني وجود اختلافات في المعوقات التمويلية لمشروعات ريادة الأعمال في السودان. وهذه النتيجة تتسق مع الفرض الثالث من فرضيات الدراسة وذلك أنه توجد فروقات دالة إحصائياً في المعوقات التمويلية المؤسسية في البيئة الخارجية العامة والمعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء (رواد الأعمال) في البيئة الداخلية والمعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية تعزى للمتغيرات الاجتماعية وهي العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة العملية ونوع المؤسسة التمويلية ونوع ملكيتها. وهذا يستدعي أن تكون السياسات والتدابير والاجراءات التطويرية مختلفة ولا تكون موحدة على مستوى المؤسسات التمويلية والمجتمع والسياسات الحكومية.

التوصيات والمقترحات.

1. ضرورة دمج وإعادة هيكلة وتمكين المؤسسات العاملة في ريادة الأعمال والتمويل الأصغر والمتوسط بحيث تقوم بعمليات التمويل بشكل مباشر لرواد الأعمال عن طريق سن قوانين وتشريعات جديدة ومراجعة التشريعات والقوانين الحالية، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق بين الجهات الأخرى ذات الصلة بريادة الأعمال مثل المؤسسات الحكومية والهيئات والجمعيات لتؤدي مؤسسات ريادة الأعمال الدور المنوط بها.
2. على واضعي السياسات ومتخذي القرار في السودان ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن مشروعات ريادة الأعمال ورواد الأعمال والعوامل ذات العلاقة باعتبارها من البنيات التحتية الاجتماعية والمؤسسية الضرورية لإحداث تطور في ريادة الأعمال في السودان حتى تؤدي مؤسسات ريادة الأعمال الدور الفاعل في نهضة الاقتصاد القومي.
3. على متخذي القرارات في السودان العمل على ازالة وتخفيف المعيقات المتعلقة بمخاطر المؤسسات التمويلية وسن القوانين والتشريعات والضوابط اللازمة لتقليل نسبة التعثر المصرفي بالنسبة للمؤسسات التمويلية، بالإضافة إلى تقليل نسبة الارباح على التمويل.
4. ضرورة ايجاد صيغة تمويلية جديدة لمشروعات ريادة الأعمال بما يتوافق مع ثقافة المجتمع السوداني والأعراف والعادات والتقاليد والموروثات السائدة عن طريق مراجعة الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بالمشروعات الريادية ومؤسسات التمويل الاصغر والبنوك.
5. ضرورة تقديم الارشاد والدعم الفني اللازم والتدريب الجيد في إدارة المشاريع ومعرفة جدواها وكيفية التغلب على المخاطر لرواد الأعمال من قبل المؤسسات الريادية من قبل مختصين في ذلك، بالإضافة إلى ضرورة رفع مستوى الخبرة الإدارية لرواد الأعمال عن طريق التدريب لينعكس ذلك في ارتفاع العائد الذي تحققه المؤسسات التمويلية وانخفاض معدلات الارباح على التمويل.

6. ضرورة رفع الوعي بثقافة المجتمع عن تمويل المشروعات الريادية مما ينعكس ذلك على انخفاض درجة المخاطر التمويلية لدى المؤسسات التمويلية وارتفاع العائد الذي تحققه وانخفاض معدلات الارباح على التمويل.
7. ضرورة رفع مستوى التنسيق والتكامل بين المؤسسات الريادية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة مما ينعكس ذلك في تقديم الخدمات الارشادية والاستشارات الفنية بمستوى عالي ورفع محافظ التمويل المخصصة للمشروعات الريادية.
8. نسبة لوجود فروقات دالة إحصائياً في المعوقات التمويلية المؤسسية في البيئة الخارجية العامة والمعوقات التمويلية المتعلقة بالعملاء (رواد الأعمال) في البيئة الداخلية والمعوقات التمويلية المتعلقة بالمؤسسات التمويلية في البيئة الخارجية تعزى للمتغيرات الاجتماعية وهي العمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة العملية ونوع المؤسسة التمويلية ونوع ملكيتها. توصي الدراسة أن تكون السياسات والتدابير والاجراءات التطويرية مختلفة ولا تكون موحدة على مستوى المؤسسات التمويلية والمجتمع والسياسات الحكومية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبوسليم، شذا سليم (2019). تعزيز ريادة الأعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، اليوم العالمي للتعليم التقني منطلق لريادة الأعمال، كلية فلسطين التقنية، دير البلح، غزة.
- حمد النيل، فائز احمد (2018). واقع وتحديات مؤسسات التمويل الاصغر في السودان: دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسة التمويل الاصغر والصندوق القومي لتشغيل الخريجين بولاية القضارف، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة ام درمان الاسلامية، العدد 22، ص 213- 252.
- خربوطلي، عامر (2018). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ترخيص CC-BY-ND4.0 https://pedia.svuonline.org
- سلمان، ميساء حسن (2009). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية" دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية" دراسة ماجستير منشورة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
- سويلم جودة (2018). الأسبوع العالمي لريادة الاعمال في السعودية، مستشار ريادة الاعمال السعودي، صفحة رواد الاعمال السعوديةhttps://www.rowadalaamal.com
- الشريف، مختار (2006). برنامج تحليل سوق العمل وثقافة العمل الحر، مجلة البحوث الادارية، مصر، 24 (4) ص 286-292.
- الشمميري، أحمد (2010). دور التعليم في رفع رأس المال الجريء في المملكة العربية السعودية، ريادة الأعمال، منتدى رأس المال الجريء.
- الشميمري، أحمد عبد الرحمن؛ والمبيريك، وفاء ناصر (2014). ريادة الأعمال: المؤتمر السعودي الدولي الرابع وجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الاوسط، في الفترة 14-16 ذو القعدة 1435 هـ الموافق 9-11 سبتمبر 2014م، الرياض، جامعة الملك سعود.

- الشميمري، أحمد؛ والمحيميد، أحمد (2014). واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية، من وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال. المؤتمر السعودي الدولي الرابع وجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الاوسط، في الفترة 14-16 ذو القعدة 1435 هـ الموافق 9-11 سبتمبر 2014م، الرياض، جامعة الملك سعود.
- عبد الرسول، حسن (2008). إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- عبد الفتاح، محمد زين العابدين (2016). الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود واتجاهاتهم نحوها "دراسة ميدانية" مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 17، ص 623-654.
- عبد القادر، سمية عثمان؛ وإبراهيم، أحمد عثمان (2015). تقييم وتطوير ريادة الأعمال في كليات إدارة الأعمال السودانية " دراسة حالة كلية التجارة بجامعة النيلين"، مجلة أماراباك تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 16، ص 35-46.
- قنصوه، عبير أحمد (2016). دور ريادة الأعمال في كفاءة أداء المؤسسات في شركة كونكريت الهندسية المحدودة في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد (تمويل)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.
- المبيريك، وفاء ناصر (2014). المنشآت الصغيرة. المؤتمر السعودي الدولي الرابع وجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الاوسط، في الفترة 14-16 ذو القعدة 1435 هـ الموافق 9-11 سبتمبر 2014م، الرياض، جامعة الملك سعود.
- المرئ، ياس (2013). ريادة الاعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كتاب المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال 2014 في الفترة 9-11 سبتمبر.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Nahla, G.A & Abdelgadir, A. (2020). The role of ecosystem for entrepreneurship development in Sudan July 2020 World Journal of Entrepreneurship Management and Sustainable Development DOI: 10.1108/WJEMSD-09-2019-0075.
- Tamirat Misginaw (2013). Financial constraints and Entrepreneurial activity choice among clients of microfinance institutions in Jimma Area, department of agriculture economics, Jimma university, college of agriculture and veterinary medicine, Jmma, Ethiopia, P.O. Box 307.
- Vyacheslar Mikhed and Sahil raina, and Barry Scholnick (2019). Financing constraints and Entrepreneurship and self - employed, Federal Reserve Bank of Philadelphia, Research Department, working paper 19-52.
- William. R. Kerr and Ramana, Nanda (2013). Financing constraints and Entrepreneurship, Harvard Business school, working papers No 10-013.